

بيروت في ٢٠١٨/٧/١٦

رقم ١٣٩/٢٠١٨/٤٦٨٩

حضرة الزميل الكريم،

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: اجتماع عمل مع الرئيس المدير العام لمرفأ بيروت المهندس

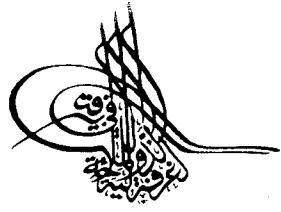
حسن قريطم في ٢٠١٨/٧/١٢.

المرجع: كتاب الغرفة رقم ١٣٧/٢٠١٨/٤٦٨٥ تاريخ ٢٠١٨/٧/٩.

عظفا على كتاب الغرفة رقم ١٣٧/٢٠١٨/٤٦٨٥ تاريخ ٢٠١٨/٧/٩، عقد وفد من الغرفة الدولية للملاحة في بيروت برئاسة الزميل ايلي زخور بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٢، اجتماع عمل مع الرئيس المدير العام لمرفأ بيروت المهندس حسن قريطم، جرى خلاله التداول بشؤون وشجون مرفأ بيروت والمشاكل والصعوبات التي يعاني منها الوكلاء البحريون خلال ممارسة نشاطهم وأعمالهم في المرفأ. وتركز البحث في الاجتماع على القرار الاخير الذي اتخذته ادارة واستثمار مرفأ بيروت وعممته على الوكالات البحرية العاملة في المرفأ، والمتعلق بزيادة قيمة الكفالة المصرفية التي يقدمها الوكيل البحري الى المرفأ لتغطية الرسوم المرفئية المتوجبة على وكالته في حال تخلفه عن تسديد تلك الرسوم.

فأوضح المهندس قريطم بأن هذه الزيادة مرتبطة بتطور ونمو حجم أعمال كل وكالة بحرية، بعد عمليات الدمج والاستحواذ التي شهدتها قطاع النقل البحري العالمي في السنوات الاخيرة، والتي أدت الى تأسيس شركات بحرية كبيرة أو ذويان شركات بحرية عبر دخولها في شراكات مع شركات بحرية أكبر حجما وقدرة على تأمين الاستمرارية والصمود، في ظل المنافسة الشديدة التي أدت في بعض الاحيان الى إشهار عدة شركات بحرية عالمية إفلاسها. وأضاف قريطم أن هذا الواقع المستجد في قطاع النقل البحري العالمي انعكس إما ايجابا على حجم أعمال بعض الوكالات البحرية العاملة في مرفأ بيروت، أو سلبا على البعض الآخر، وبالتالي كان لا بد من اتخاذ القرار بإعادة النظر بقيمة تلك الكفالات المصرفية على أن تكون مدروسة وتراعي حجم أعمال كل وكالة بحرية.

من جهة ثانية، طالب وفد الغرفة من المهندس قريطم بضرورة اتخاذ الاجراءات والتدابير المناسبة للإسراع بإصدار قسائم الرسوم المرفئية التي يستغرق إصدارها حاليا أكثر من ٣٠ يوم، مما يؤدي الى تراكم الرسوم على الوكالات البحرية الأكثر عملا في مرفأ بيروت. فوعد المهندس قريطم بمعالجة هذا الموضوع مع المسؤولين المعنيين في ادارة المرفأ.



كما استوضح الوفد المهندس قريطم عن آخر التطورات المتعلقة بالمخطط التوجيهي الذي أعدته شركة "خطيب وعلمي" حول مشروع توسيع مرفأ بيروت والدور المنتظر أن يلعبه خلال السنوات المقبلة، فأكد الرئيس المدير العام للمرفأ أن هذا المخطط أنجزته هذه الشركة بالتعاون مع شركة استشارية أميركية وأصبح بعهدة مجلس الوزراء بعد أن تم مناقشته مع معالي وزير الاشغال العامة والنقل الاستاذ يوسف فنيانوس. وأشار الى أن هذا المخطط يتضمن عدة خيارات لتطوير المرفأ وتوسيعه ليتمكن من تفعيل دوره المحوري في المنطقة، والمحافظة على تفوقه كأحد أبرز المرفأ في منطقة الشرق المتوسط. وأضاف أن من الخيارات التي يقترحها المخطط العودة الى المشروع القديم بدم الحوض الرابع أو التمدد والتوسع شرقاً بعد مجرى نهر بيروت مع تطويل مكسر الموج (break water) أو التمدد والتوسع من الجهتين الشرقية والغربية معاً. وأشار الى أن المشروع الذي هو أقل كلفة من بين تلك المشاريع الثلاثة هو ردم الحوض الرابع.

أما عن التأجيل المتواصل في عملية صيانة الرصيف رقم ١٦ من جهة الغرب، فأوضح أن هناك مفاوضات مع الشركة التي فازت بمناقصة عملية الصيانة لحل إشكال طارئ أدى الى هذا التأجيل. وأعرب الوفد في نهاية الاجتماع عن شكر وارتياح الغرفة للإجراءات والتدابير التي تتخذها ادارة المرفأ لتسهيل وإزالة العراقيل التي تواجه الوكلاء البحريين، والتجاوب التي تبديه مع المطالب التي تتقدم بها. وضم الوفد بالاضافة الى رئيس الغرفة، كل من الزملاء: نائبي الرئيس سمير مقوم وعبد الحميد الفيل، الامين العام محمد عيتاني، انطوان الشمالي، وليد لطوف، عبد الغني غريب، جوزف القاعي، رائد بقعوني، القبطان أمين حبال وبشارة قاصوف.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الرئيس
ايلى اميل زخور